

قال في كتابه...
والدرهم والوقال خمسة وعشرون درهماً فالجميع درهم على الصحيح
ولو الدرهم التي اقررت بها ناقصة الوزن فان كانت درهم التلب
نافذة الوزن فالصحيح قبوله ان ذكره متصلاً ومنعه ان فصله عن
الاقراوان كانت ناقصة قبل ان وصله وكذا ان فصله في التفسير
بالمغشوشة فهو بالناقصة ولو قال على من درهم في عشرة لزمه
وقال في كتابه من هذا ان هذا في كتابه ان هذا في كتابه
تسعة على الاصح وان قال درهم في عشرة فان اراد النعجة لزمه
عشر والحساب ف عشرة والاقدرهم فصل قال له عند
في غدا وثوب في صندوق لا يلزمه الطرف او عهد فيه سيف
او صندوق فيه ثوب لزمه الطرف وحده او عهد على راسه عمامة
لم يلزمه العمامة على الصحيح او دابة سرجها او ثوب مطر لزمه
الجميع ولو قال في ميراث ابي الف اقر على ابيه بدين ولو
قال في ميراثي من ارضيهم وذهب ولو قال له على درهم لزمه
درهم فان قال ودرهم لزمه درهمان ولو قال درهم ودرهم
درهم لزمه بالاولين درهمان واما الثالث فان اراد به تأكيد
الثاني لم يجب به شي وان نوى الاستيفاء لزمه الثالث وكذا ان

تأليف

تأكيد القول لم يجب به شي الا اذا اطلق على الاصح ومتى اقر بهم
كثير وثوب طوب بالبيان فامتنع فالصحيح انه محتمل ولو بين
وكذبة المقر له فليس وليدع والقول قول المقر في نفسه ولو اقر
بالف ثم اقر له بالف في يوم اخر لزمه الف فقط ولو اختلف
القدر دخل الاقل في الاكثر فلو وصفتها بصفتين مختلفتين او
اسدها الوجهين او قال قضيت يوم السبت عشرة ثم قال
قضيت يوم الاحد عشرة لزمها ولو قال له على الف من ثمن
خمر او ثوب او الف قضيتها لزمه الف في الاظهر ولو قال من
ثمن عنبر لم اقبضه اذا سلمه سلمت قبل على المذهب وحقنا
ولو قال الف ان شاء الله لم يلزمه شي على المذهب ولو قال الف
لا يلزم لزمه ولو قال له على الف ثم جاء بالف وقال اردت بهذا
وهو دبيعة فقال المقر له في عليه الف اخر حذف المقر في الاظهر
بيمينه فان كان قال في دمتي او ذنبا صدق المقر له على المذهب
قلت فاذا قبلنا التفسير بالوديعة فالاصح انها امانة فيقبل
دعواه التالف بعد الاقرار ودعوى الرد وان قال له عند ارضي

تأليف